

تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥

بشأن دليل التنمية البشرية لهذا العام

معدلات من خمس سنوات. هذا العام، ولأول مرة، خرج قسم السكان بتقديرات واستشرافات حول متوسط العمر المتوقع من خلال استقراء مرتكز على معدلات السنوات الخمس. وتأتي من هذه الاستقراءات تقديرات العمر المتوقع للعام ٢٠٠٣، الواردة في الجدول الأول وتلك المتضمنة في الجدول ٢ (UN 2005c). للتفاصيل بشأن تعديل الاحتمالات المتوقعة لسكان العالم سنة ٢٠٠٤ (UN 2005h)، راجع: www.un.org/esa/population/unpop.htm.

معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة. في المعتاد، تُجمع البيانات عن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة خلال الإحصاءات السكانية القطرية التي تُجرى عموماً كل خمس أو عشر سنوات، أو من خلال دراسات مسحية عن الأسر المعيشية.

يستعمل هذا التقرير بيانات عن معدلات إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من معهد الإحصائيات في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو، تقييم أبريل/نيسان ٢٠٠٥ (معهد الإحصائيات التابع لليونسكو 2004a) الذي يجمع بين التقديرات القطرية المباشرة وتقديرات معهد الإحصائيات. والتقديرات القطرية، المتوفرة عبر جهود ذات توجهات محددة يبذلها معهد الإحصائيات لجمع بيانات اللائحة من البلدان، مستمدة من إحصاءات سكانية أو دراسات قطرية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ (باستثناء حالات قليلة تُشير إلى الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩).

وقد ارتكزت تقديرات معهد الإحصائيات في يوليو/تموز ٢٠٠٢، معظمها، على بيانات قطرية جمعت قبل عام ١٩٩٥. للتفاصيل عن هذه التقديرات للإلمام بالقراءة والكتابة، أنظر: www.uis.unesco.org.

بعد أن أحرزت بلدان عديدة، ذات دخل مرتفع، مستويات عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة، لم تعد تجمع إحصائيات عن نسبة اللائحة في الإحصائيات السكانية أو الدراسات الأسرية؛ وتالياً لم تعد هذه الإحصائيات مدرجة في بيانات اليونسكو. وعند حساب دليل التنمية البشرية، يُطبق معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في تلك البلدان قدره ٩٩,٠ بالمئة.

عند جمع البيانات عن الإلمام بالقراءة والكتابة، تُقدّر بلدان كثيرة عدد الأشخاص الملمين بالقراءة والكتابة بناءً على بيانات إبلاغ ذاتية؛ حيث يستعمل بعضها بيانات عن الإحراز التعليمي كبدل، لكن مقاييس الالتحاق

وموثقة في هوامش الجدول الأول. وغالباً ما تتباين نوعية هذه التقديرات ودرجته الوثوق بها، كما أنها لا ترد في جداول أخرى تُعرض بيانات مشابهة.

مصادر البيانات الدولية الرئيسية
متوسط العمر المتوقع عند الولادة. تأتي التقديرات حول متوسط العمر المتوقع من منشور تعديل الاحتمالات المتوقعة لسكان العالم سنة ٢٠٠٤ (UN 2005)، وهو مصدر الأمم المتحدة الرسمي للتقديرات والاستشرافات السكانية؛ يُعدّ قسم السكان في الأمم المتحدة مرتين كل عام بالارتكاز على بيانات من الإحصاءات والدراسات السكانية القطرية.

في تعديل ٢٠٠٤، أدخل قسم السكان في الأمم المتحدة بيانات قطرية، متوفرة حتى نهاية سنة ٢٠٠٤. ولتقييم وقع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، تُدمج أحدث التقديرات عن مدى انتشار المرض التي أعدها برنامج الأمم المتحدة المعني بقضية الإيدز/السيدا مع سلسلة من الافتراضات عن الاتجاهات الديموغرافية ومعدلات الوفيات للمصابين وغير المصابين بالإيدز/السيدا في كل من البلدان الستين التي يمثل فيها المرض بوضوح.

تُطرح المحركات المتقلبة لأمراض معدية، مثل الإيدز/السيدا، تحديات خطيرة للتقديرات والاستشرافات السكانية؛ إذ إن توفر أدلة تجريبية جديدة على الاتجاهات الوبائية والديموغرافية للإيدز/السيدا غالباً ما تتطلب تكيفاً مع تقديرات سابقة. مثلاً على ذلك، أن أحدث تقدير عن مدى تفشي فيروس نقص المناعة البشرية مماثل لتقديرات سابقة عن معظم البلدان؛ غير أنه أدنى على نحو ملحوظ بالنسبة إلى إثيوبيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وساحل العاج والكاميرون وكينيا، وأعلى للاستغال وغينيا الاستوائية. وهذه التغييرات هي في المقام الرئيسي نتاج عمليات إعادة التقييم لبيانات المدخلات ومنهجيات التقدير، وليست انعكاساً لتغيرات حقيقية. على نحو مماثل، فإن تقديرات الانخفاض البارز لمعدل العمر المتوقع في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (مثل بوتسوانا، وساموي وبرنسيب، ونايجيريا)، والعديد من الاقتصاديات الانتقالية (مثل الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وكزاخستان)، بُني على بيانات أحدث عهداً وأكثر دقة تُوحي ضمناً بمستويات وفيات أعلى مما قُدّر سابقاً.

في المعتاد، تستند تقديرات متوسط العمر المتوقع التي تصدر عن قسم السكان في الأمم المتحدة إلى

يُتسم دليل التنمية البشرية بأنه دليل مركب يقيس معدل إنجازات البلد في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية، هي الحياة المديدة الصحية كما تُقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ والمعرفة كما تُقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ ومستوى المعيشة اللائق كما يُقاس بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد في مُعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي. ويبنى الدليل باستعمال مؤشرات متوفرة حالياً على الصعيد العالمي، وبمنهجية بسيطة وشفافة (أنظر الملاحظة التقنية الأولى).

في حين أن مفهوم التنمية البشرية أوسع بكثير من أن يقدر دليل واحد على قياسه، يقدم دليل التنمية البشرية بديلاً قوياً عن الدخّل كمقياس مختصر لرفاه الإنسان؛ ويوفر مدخلاً مفيداً إلى معلومات غنية تتضمنها جداول المؤشرات اللاحقة حول نواحي التنمية البشرية المختلفة.

توفر البيانات يُحدّد شمل البلدان

يُشير دليل التنمية البشرية، الوارد في هذا التقرير، إلى عام ٢٠٠٣؛ ويشمل ١٧٥ بلداً عضواً في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى هونغ كونغ - الصين (منطقة إدارية خاصة) والأراضي الفلسطينية المحتلة. ونظراً إلى النقص في البيانات القابلة للمقارنة، هناك ١٦ بلداً عضواً في الأمم المتحدة لا يمكن إدماجها في دليل التنمية البشرية لهذا العام؛ بل ترد مؤشرات التنمية البشرية الأساسية الخاصة بها في الجدول ٣٣.

ولإتاحة المقارنات بين البلدان، يُحسب دليل التنمية البشرية، بالارتكاز على البيانات المتوفرة من وكالات دولية رائدة في هذا المجال، عند إعداد التقرير، بقدر ما يكون ذلك ممكناً (أنظر مصادر البيانات الدولية الرئيسية أدناه)؛ لكن البيانات لعدد من البلدان غير متوفرة من هذه الوكالات لواحد أو أكثر من مكونات الدليل الأربعة. تجاوباً مع رغبة البلدان في شملها ضمن دليل التنمية البشرية، وفي مسعى لإدماج أكبر عدد ممكن من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، بذل مكتب تقرير التنمية البشرية جهوداً خاصة في عدد من الحالات للحصول على تقديرات من مصادر دولية أو إقليمية أو قطرية أخرى؛ عند الافتقار إلى البيانات من وكالات البيانات الدولية الأساسية حول واحد أو اثنين من مكونات دليل التنمية البشرية في بلد ما. وفي حالات قليلة جداً، خرج مكتب تقرير التنمية البشرية ببعض التقديرات؛ وهي مأخوذة من مصادر غير الوكالات الدولية الأساسية،

بالمدراس أو استكمال الدراسة قد تختلف. وبما أن التحديدات ووسائل جمع البيانات تختلف بين البلدان، يجب استخدام التقديرات عن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بحذر.

ينشط معهد الإحصائيات، بالتعاون مع وكالات شريكة أخرى، في اتباع منهجية بديلة لقياس معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، هي برنامج تقييم الإلمام بالقراءة والكتابة ورصده. ويسعى هذا البرنامج إلى تحطّي الفئتين البسيطتين الحاليّتين للأميين وغير الأميين، من خلال تأمين معلومات عن سلسلة متصلة من مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة.

نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالى معاً. تصدر نسب الالتحاق الإجمالية عن معهد الإحصائيات التابع لليونسكو بالاستناد إلى بيانات عن الالتحاق تُجمَع من الحكومات القطرية (عادةً من مصادر إدارية)، وإلى بيانات سكانية من منشور عام ٢٠٠٢ الصادر عن قسم السكان في الأمم المتحدة (UN 2003). وتُحسب هذه النسب من خلال قسمة عدد التلاميذ الملتحقين بكل مستويات التعليم على إجمالي عدد السكان في فئة العمر الرسمية المتلائمة مع هذه المستويات. وتُقسَم فئة العمر الخاصة بالتعليم العالى إلى خمس مجموعات، مباشرة بعد نهاية التعليم الثانوي، في كل البلدان.

يُطلب من البلدان عادةً التبليغ عن أعداد التلاميذ والطلاب الملتحقين في بداية السنة الأكاديمية لكل من مستويات التعليم، كما ورد في التصنيف المعياري الدولي للتعليم. وقد صدرت نسخة معدّلة عن التصنيف عام ١٩٩٧، مما أدّى إلى بعض التغييرات في تصنيفات برامج التعليم القطرية؛ لكن لهذه التغييرات وقفاً أقلّ على تقديرات نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالى. للتفاصيل بشأن بيانات الالتحاق بالمدراس، والتصنيف المعياري الدولي للتعليم، أنظر: <http://www.uis.unesco.org/>

مع أن المقصود من نسب الالتحاق الإجمالي أن تكون بديلاً عن معدل الإحراز التعليمي، فإنها لا تعكس نوعية النتائج التعليمية. وحتى عند استعمالها لمعرفة توفر المنافذ إلى فرص التعلم، يمكن أن تخفي فروقات هامة بين البلدان، بسبب الاختلافات في مدى العمر الذي يتناسب مع مستوى معين من التعليم ومدّة البرامج التعليمية؛ كما إن عوامل مثل تكرار السنة الدراسية ومعدلات التسرب قد تشوّه البيانات. ويمكن لمقاييس مثل السنوات الوسطية للالتحاق بالتعليم لدى سكان بلد ما، أو متوسط العمر المتوقع في المدرسة أن تحدّد نتائج التعليم بدقّة أكبر، وينبغي لها مثاليّ أن تحلّ على كلياً محلّ نسب الالتحاق الإجمالية في دليل التنمية البشرية؛ لكن هذه البيانات ليست متوفرة بانتظام حتى الآن في عدد كاف من البلدان.

وفقاً للتحديد الحالي، لا تتضمّن نسبة الالتحاق الإجمالية عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم في بلدان أخرى. فالبيانات الحالية عن الكثير من البلدان الأصغر التي يتابع العديد من طلابها دراستهم الجامعية في الخارج، قد تقصّر كثيراً عن تمثيل نسبة فرص التعلم أو معدل

الإحراز التعليمي للسكان؛ وتؤدي تالياً إلى إعطاء قيمة لدليل التنمية البشرية أقلّ من قيمته الحقيقية.

النتائج المحليّ الإجماليّ للفرد (مُعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). لمقارنة مستويات المعيشة بين البلدان، يجب تحويل الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد إلى مُعادل القوة الشرائية الذي يُلغى الاختلافات في مستويات الأسعار بين البلدان. ويؤمن البنك الدوليّ شتىّ البيانات عن الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد (مُعادل القوة الشرائية/د.أ.) في ١٦٤ بلداً، استناداً إلى البيانات عن الأسعار من أحدث الدراسات الصادرة عن برنامج المقارنة الدولي، وعن الناتج المحليّ الإجماليّ بالمُعلة المحلية من بيانات الحسابات القطرية. وقد شملت آخر جولة من المسوح لبرنامج المقارنة ١١٨ بلداً قُدِّر فيها مُعادل القوة الشرائية مباشرةً بالتقدير الاستقرائيّ من أحدث النتائج المرجعية. وفي ما يتعلّق بالبلدان غير المدمجة في الدراسات المرجعية، تُستقىّ التقديرات من خلال استعمال القياس الاقتصاديّ التناقضيّ. وتُستعمل لبلدان لا تشملها معلومات البنك الدولي، تقديرات مُعادل القوة الشرائية التي تؤمّنّها جداول بن العالمية، المُعدّة في جامعة بنسلفانيا (Aten, Heston and Summers 2001, 2002).

في حالات محدودة، حيث لا تتوفر تقديرات جديرة بالثقة عن مُعادل القوة الشرائية من المصدرين الدوليين، عمل مكتب تقرير التنمية البشرية مع وكالات إقليمية وقطرية لتقدير مُعادل القوة الشرائية في هذه البلدان. ففي حالة كوبا، مثلاً، تُشكّل فريق تقنيّ من خبراء قطريين ودوليين لاستكشاف المنهجيات المختلفة، بهدف الحصول على تقدير أفضل لمُعادل القوة الشرائية. وستظهر نتائج هذا الجهد في تقارير لاحقة.

على الرّغم من تحقيق تقدّم كبير في العقود الأخيرة، تعاني مجموعة البيانات الحالية عن مُعادل القوة الشرائية عدداً من المشكلات، بما في ذلك الافتقار إلى التغطية الشاملة، ومحدودية البيانات من حيث الفترة الزمنية، وغياب التجانس في نوعية النتائج في الأقاليم والبلدان المختلفة. ويتطلب ملء الثغرات في تغطية البلدان من خلال استعمال القياس الاقتصاديّ التناقضيّ افتراضات قوية؛ في حين يؤديّ التقدير الاستقرائيّ مع مرور الوقت إلى إضعاف النتائج أكثر فأكثر، إذ تتسع المسافة بين العام الذي شملته الدراسة المرجعية والعام الراهن.

تبرز أهمية مُعادل القوة الشرائية في التحليل الاقتصاديّ ضرورةً تحسّين البيانات لمُعادل القوة الشرائية. وقد انطلقت جولة جديدة للآلفية في إطار برنامج المقارنة الدوليّ، واعدة بالتوصّل إلى بيانات محسّنة جداً عن مُعادل القوة الشرائية لتحليل السياسة الاقتصادية، بما في ذلك تقييم الفقر الدولي. للتفاصيل عن برنامج المقارنة الدوليّ، ومنهجية مُعادل القوة الشرائية، راجع موقع البرنامج على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/data/icp

مقارنات مع الوقت وعبر طبعات التقرير

يشكّل دليل التنمية البشرية أداة هامة لرصد الاتجاهات الطويلة الأمد في التنمية البشرية. ولتسهيل تحليل

الاتجاهات عبر البلدان، يُحسب دليل التنمية البشرية لكل خمس سنوات في الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣. وترتكز هذه التقديرات الواردة في الجدول ٢ على منهجية ثابتة، وعلى البيانات المتوفرة حول الاتجاهات القابلة للمقارنة عند إعداد التقرير.

لأن الوكالات الدولية للبيانات تُحسّن مجموعات بياناتها باستمرار، بما في ذلك تحديث البيانات التاريخية دورياً، فإن معظم التغيرات بين سنة وأخرى في المعدلات والمراتب الخاصة بدليل التنمية البشرية في طبعات تقرير التنمية البشرية، غالباً ما تُظهر مراجعات للبيانات - خاصةً ببلد ما ومتعلّقة ببلدان أخرى على حدّ سواء - بدلاً من التغيرات الحقيقية في بلد ما. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر التغيرات العرضية في شمل البلدان على مرتبة في دليل التنمية البشرية، حتى عند استعمال منهجية ثابتة لحساب دليل التنمية البشرية. نتيجةً لذلك، يمكن أن تتخفّض المرتبة التي يحتلّها بلد ما في دليل التنمية البشرية بين تقريرين متتاليين؛ ولكن، عند استعمال بيانات معدّلة وقابلة للمقارنة لإعادة حساب دليل التنمية البشرية في السنوات الأخيرة، يمكن أن تُظهر قيمة دليل التنمية البشرية تحسّناً.

لهذه الأسباب، يجب ألاّ ترتكز تحاليل اتجاهات دليل التنمية البشرية على طبعات مختلفة للتقرير. ويقدم جدول المؤشرات الثاني بيانات محدّثة عن اتجاهات دليل التنمية البشرية، بالاستناد إلى بيانات ومنهجية راسخة. للاطلاع على المعدلات والمراتب الخاصة بدليل التنمية البشرية التي أُعيد حسابها للعام ٢٠٠٢ (السنة المرجعية لدليل التنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤)، بالاستناد إلى بيانات وتغطية قابلة للمقارنة مع تقرير هذا العام، أنظر: <http://hdr.undp.org/statistics>

دليل التنمية البشرية في بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة

حسب دليل التنمية البشرية في هذا التقرير لمقارنة إنجازات البلدان في كل مستويات التنمية البشرية. وتُظهر المؤشرات المستعملة حالياً في دليل التنمية البشرية فروقات بسيطة جداً بين معدلات دليل التنمية البشرية في بلدان النسب الأعلى في دليل التنمية البشرية؛ ولذا، غالباً ما لا تعكس التصنيفات المُتصدّرة دليل التنمية البشرية سوى الفروقات الصغيرة جداً في هذه المؤشرات الأساسية. ولهذه البلدان المرتفعة الدخل، يمكن لدليل المؤشرات الرابع، أن يُظهر بشكل أفضل حجم الحرمان البشري الذي ما زال موجوداً بين مجموعات السكان، ويُساعد على توجيه تركيز السياسات العامة.

للمزيد من التفّاشات عن استعمال دليل التنمية البشرية وحدوده، وعن مكوناته من المؤشرات، أنظر: <http://hdr.undp.org/statistics>